اللسان العربي المبين وعلاقته بالدين تدوينا ومنهجا وغايات

أ. عز الدين مصطفى جلّولي

جامعة بجاية

أولا– توطئة: لماذا يتجدد الحديث في علاقة العربية بالدين الإسلامي؟

ليست دراسة اللغة، أية لغة، بمنأى عن الفلسفات التي يحملها أصحابها، أو الآيديولوجيات التي تترافق ومقاربات موضوعاتها، بل إن كثيرا من علماء اللغة المعاصرين، كفردينان دوسوسير، كان مطبقا للفلسفة الماركسية بصرامة بالغة، وإن تدثر بقوله إن منهجه كان علميا. ولم تخلص دراسة اللغة من العقائد والفلسفات، ولا أظن أنها تستطيع، حتى عند المسلمين، الذين كان لهم باع طويل ومراس مزمن مع الدراسات اللغوية، وقد كانوا صادقين مع أنفسهم ومع واقع الدرس اللغوي عندما كانوا يبحثون في اللغة العربية من منطلق الإعجاز، الذي هو آية من آيات الله سبحانه للعالمين.

أقول هذا لأن كثيرا من الباحثين اليوم يغفلون، أو يتغافلون، عن هذه الحقيقة، بل إن كثيرا منهم جعلوا وهم تخليص الدراسات اللغوية من الخلفيات حقيقة ينادون بها، بل أكاد أقول جعلوا ذلك الوهم حجة يحاربون بها كل ما كتبه المسلمون في العربية مرتبطا بالقرآن الكريم.

من هنا جاءت فكرة هذه المقالة، وسيرى القارئ المجيد، خيطا ينظم الأفكار المعالجة في ثناياها، يبرز علاقة الدين الإسلامي باللغة العربية تدوينا ومنهجا ومقاصد، بل إن جل علماء اللغة عندنا ضموا إلى معارفهم التخصصية معارف

شرعية لا تقل عنها كما وكيفا، وقد كان ذلك مبعثا لهم على التفنن في الـــدرس وتلقي الفتح من الله تعالى، ما جعل منتجاتهم العلمية خالدة. وذلك هـــو ديـــدن العلماء في الحضارة الإسلامية، إلى أن ظهر نوع حديث من الدارســـين، غريـــب الفكر غربي التوجه معرب اللسان ضحل المعرفة بالإسلام.

ثانيا– منطلق الدراسات العربية منطلق ديني صرف:

مرت اللغة العربية بمراحل متعددة، أخذت تشكلها فيها على نحو أثرت بـــه في القرون الوسطى على الدراسات اللغوية في الغرب، وكـــان مـــن سمـــات تلـــك الدراسات العربية تأثرها بعلوم كثيرة وتأثيرها فيها، خاصة معارف الوحي وما صح من علوم فلسفية أخرى، كان على رأسها جميعاً أصول الفقه، ومصطلح الحديث، وعلوم القرآن، وعلم المنطق؛ فقد كان القرآن الكريم وقضية حفظه وحفظ الألسنة من الخطأ فيه وحفظ العربية من اللّحن– الدافع الأول نحو تعميق الدرس اللغوي، يحدو العلماء في ذلك أمل بقاء الفصحى على ألسنة الناس وفي أقلامهم، مدفوعين بعقيدة راسخة مفادها بأن كتاب الله هو حبل الله المتين، والضمانة المطلقة في كبح جماح الشرود عن التبلبل في اللسان العربي كما تبلبلت ألسنة كثيرة عبر التـــاريخ الإنساني.

وكان لزاماً، وقد تداعت العبقريات الإسلامية لدراسة العربية، أن ينشأ تباين في الرأي، عمّق البحث اللغوي ونوّعه؛ فكانت حصيلة قرون من البحث والتنقيـــب مدارس لغوية ونحوية وبلاغية ومعجمية... كانت المدرسة البصرية أهمها وأكثرها رسوخاً في هذا الجانب من ثقافتنا الإسلامية.

لقد نحت البصرة علماؤها منحى خاصاً واتخذت منهجاً متميزاً في دراسة العربية، فتشكل جراء ذلك فكر له منهجه ومصطلحه، أقل ما يقال عنه إنه عكس الفكـــر الإسلامي في حقل معرفي إنساني له أهميته، لا يزال إلى يومنا هذا الطريق المختـــارة

والسبيل المقنع في تناول هذه اللغة، رغم هذه الردة المتفشية في الأوساط اللغوية،التي حاولت انتزاع الدراسات العربية من هذا الفكر وبترها من تلك الثقافة الدينية، التي كانت الأساس في انطلاق ظاهرة تنويرية حقيقية في القرون الوسيطة، شعّت أنوارها في كل الاتجاهات.

((معروف أنه لكي يصاغ علم صياغة دقيقة، لا بد له من إطراد قواعده، وأن تقوم على الاستقراء الدقيق، وأن يكفل لها التعليل، وأن تصبح كل قاعدة أصلاً مضبوطاً، تقاس عليه الجزئيات قياساً دقيقاً، وكل ذلك نهض به ابن أبي إسحاق وتلاميذه البصريون)).[1] إن هذه المعالم التي أوردها الدكتور شوقي ضيف طريقاً لتقعيد أي علم هي ما فعله الفكر البصري في تشكيل علم النحو العربي، الذي يعدّ أول علم تفطرت عليه الذهنية اللغوية الإسلامية، وكان أس الدراسات العربية بعد ذلك.

يقول ابن جنّي في ((الخصائص)) في باب القول على النحو: ((هو انتحاء سمت كلام العرب في تصرفه من إعراب وغيره، كالتثنية والجمع، والتحقير والتكسير، والإضافة والنسب، والتركيب وغير ذلك؛ ليلحق من ليس من أهل اللغة العربية بأهلها في الفصاحة، فينطق بها وإن لم يكن منها، وإن شذ بعضهم عنها، رد به إليها، وهو في الأصل مصدر شائع، أي نحوت نحواً، كقولك: قصدت قصداً، ثم خصّ به انتحاء هذا القبيل من العلم)).[2]

يؤخذ على هذا التعريف، في ما يبدو لي، عدم انضباطه التام بقواعد التعريف كما حددها علماء المنطق في حديثهم عن التعريفات والحدود، فهو يدخل الأمثلة في التعريف، وهي خارجة عنه، ويعيد المعنى ويطنب فيها، بدل أن يجمّع أكبر قدر

(1) د. شوقي ضيف: **المدارس النحوية**، ص 18، دار المعارف، القاهرة 1972. ويظهر من كلامه هذا مذهبه في واضع علم النحو

(2) د. عبد الرحمن السيد: **مدرسة البصرة النحوية: نشأتها وتطوّرها**، ص 61، دار المعارف، القاهرة 1968.

من المعنى في أقل عدد من الكلمات، كما أنّه خصّ النحو بكلام العرب، رغم أنه ظاهرة عامة في سائر لغات البشر. ومما يؤخذ على التعريف أيضاً وجود الدور، فقال: ((النحو هو انتحاء))؛ لذلك كله اقترح تعديل تعريف ابن جني ليصبح كما يلي: النحو هو دراسة التركيب اللغوي حروفاً وأسماء وأفعالاً وجملاً، ليلحق من ليس من أهل اللغة بأهلها، ويكون عياراً للخطأ والصواب فيها.

يكاد يجمع الباحثون على أن الدافع للعرب في درس لغتهم هو تفشي اللحن؛ فبعد أن اتسعت رقعة الدولة الإسلامية، وبعد أن دخل من ليس بعربي في حوزة الإسلام والمسلمين، وبحكم التأثر والتأثير والاختلاط ــ بدأ التحريف يتطرق إلى الألسنة، و لم يكن هنالك بد من أن يتولى الأمراء حل هذه المشكلة الطارئة، فلجؤوا إلى العلماء ليضعوا ضوابط تعصم الألسنة من الخطأ وتحمي القرآن الكريم من الخطر. [1]

والحق يقال هنا، إن اهتمام العلماء باللغة العربية، والسعي الدؤوب لحمايتها من التبلبل والتشويه، كان يذكيه شعور ديني متأجج؛ فهم بحرصهم على هذه اللغة كانوا يهدفون إلى غاية أخرى أهم وأعظم، إنهم يخشون تسرب هذا الفساد إلى القرآن الكريم؛[2] ومما يؤكد ذلك كله الآثار الواردة في من له الفضل في وضع علم النحو، وأهمها قصة أبي الأسود الدؤلي مع الإمام عليّ (كرّم الله وجهه) الذي وافقه على منحاه في دراسة العربية، بعدما رأى أبا الأسود ما حدث لابنته التي تسرب اللحن إلى لسانها، فكانت هذا دافعاً لذلك المشوار الخالد في ما تلا الحادثتين من أيام.

(1) **المرجع السابق**: ص 7 – د. عبد الكريم الأسعد: **الوسيط في تاريخ النحو العربي**، ص 23 – 25، دار الشواف، الرياض 1992.

(2) د. عبد الرحمن السيد: **المدرسة البصرة النحوية**، ص 7 و8.

فبدؤوا ((بالدراسة العميقة والملاحظة الدقيقة، ومشافهة العرب الخلّص، والأخذ عنهم، ولكن ذل لم يتهيأ لهم دفعة واحدة، وإنما بدأت الدراسة مجملة، تضع الخطوط العامة لا الفروع الدقيقة))[1].

والغريب أن نجد من المستشرقين من يحاول أن يصل بين نشوء النحو العربي في البصرة، والنحو السرياني واليوناني والهندي، وقد ردّ الدكتور شوقي ضيف على ذلك بأنه لا يمكن إثبات ذلك علمياً، ((خاصة أن النحو العربي يدور على نظرية العامل، وهي لا توجد في أي نحو أجنبي، وكل ما يمكن أن يقال إنه ربما عرف نحاة البصرة الأولون أن لبعض اللغات الأجنبية نحواً، فحاولوا أن يضعوا نحواً للعربية، راجعين في ذلك إلى ملكاتهم العقلية التي كانت قد رقيت رقياً بعيداً بتأثير ما وقفوا عليه من الثقافات الأجنبية، وخاصة الفلسفة اليونانية، وما يتصل بها من منطق، مما دعم عقولهم دعماً قوياً، وجعلها مستعدة لأن تستنبط قواعد النحو وعلله وأقيسته))[2].

بل إن القول بكون العرب عرفوا أن للغات الأخرى نحواً بعيد؛ لأن بدايات الدرس اللغوي العربي كانت قبل إطلاع المسلمين على الثقافات الأجنبية. يدعم هذا الرأي الأثر الوارد في نسبة بدايات النحو إلى الإمام عليّ (كرّم الله وجهه)، كما أن هذه الملكات التي كشفت عنها القريحة الإسلامية كانت قد رقيت بتأثير الدين وعلومه، خاصة علم أصول الفقه الذي أثر تأثيراً بيّناً في تركيبة النحو العربي، أما ما حدث من تلاقح بين الثقافات الوافدة والثقافة الإسلامية الناشئة فكانت تحكمهُ قناعات رسخت ونمت في زمن نأى بتلك القرائح عن التأثير الأجنبي لحكمة إلهية ستظهر معالمها بعد ذلك. ناهيك أن فكرة العامل فكرة مستوحاة من علم الكلام، وما استفاض فيه المتكلمون عن علة العلل ومسبب الأسباب وواجب

(1) المرجع السابق

(2) د. شوقي ضيف: **المدارس النحوية**، ص 20

الوجود.

بدأت علوم اللغة العربية مجملة متداخلة، ولما تتحدد حقولها المعرفية الخاصة بداية؛ لذلك وجدنا علم النحو ترافق وجمع اللغة وتدوينها في معاجم. كما أن رواد هذه الحركة العلمية اشتهروا بمشاركاتهم في معارف شتى، كما هو الحال مع الفراهيدي (100 – 175هـ)، [1]الذي أسس علم العروض وعلم المعجمات من خلال كتابه ((العين))، وأسهم في علم النحو وتدوين الشعر، إضافة إلى معارفه الدينية والرياضية الواسعة.

لا يمكن الحسم علمياً بمن له الفضل في تأسيس علم النحو وبالتالي علوم العربية كلها، لسبق هذا العلم بالوضع عن غيره من علوم العربية، والسبب في ذلك ظنية الأدلة وعدم كفايتها القطعية، ولا يهمّنا من تلك الأقوال إلاّ ما ذكره الدكتور عبد الكريم الأسعد من رأي يوفق بين الاتجاهات، مفاده أن عليّاً كان المشرف على العملية، ولأبي الأسود الدؤلي[2]فضل القيام بوضعه. [3]

وزبدة الخلاف في ما سبق قوله التأكيد على البعد الديني في ظهور هذه الحركة العلمية في تقعيد العربية ودرسها، ولا حرج في رد الفضل إلى هذا أو ذاك، ما دام الجميع قد تعاون،كل بحسبه، في خدمة هذا اللسان الذي اختاره المولى عز وجل لغة

(1) هو الخليل بن أحمد الفراهيدي، اللغوي البصري الكبير، كان من الزهاد وذوي الشمائل الحميدة، أبدع علم العروض ومعجم ((العين))، وله تصانيف أخرى: كتاب النعم، والجمل، والعروض، والشواهد... انظر (السيوطي: **بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة**، ص 244 و 245، دار المعرفة، بيروت (؟) – جمال الدين القفطي: **إنباه الرواة على أنباه النحاة** (3 أجزاء)، ج 1 ص 341 – 346، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، دار الكتب المصرية، القاهرة 1369 هـ/ 1950م).

(2) هو إمام الطبقة الأولى البصرية، كان من سادات التابعين، صحب عليّاً (كرم الله وجهه)، وكان أعلم أهل عصره بكلام العرب، يعتبر الأول الذي ابتكر ضبط المصحف بعلامات وضعها، توفي بالبصرة في الطاعون الجارف سنة 69هـ(د. عبد الكريم الأسعد: **الوسيط في تاريخ النحو** ص 46 – 48).

(3)**المرجع السابق**، ص 27 وما بعدها.

لآخر كتبه المنـــزلة على العالمين وإلى يوم الدين.

ثالثا– منهج علماء أصول الفقه وأثره على علماء اللغة العربية:

كان السبق في التدوين لعلوم الدين، بدءاً بضبط المصحف على الأحرف السبعة والقراءات المتواترة، وتدوين الحديث؛ لذلك ((جاء النحاة فاحتـــذوا في أصـــولهم أصول الفقه عند الأحناف خاصة)). [1]

يرتكز منهج البحث اللغوي عند البصريين خاصة على خمسة قواعد حكمـــت عملية التأسيس برمتها، فالقرآن الكريم والحديث الشريف وقضية السماع والقياس واستصحاب الحال كبرى معالم ذلك الطريق الذي اختطوه لأنفسهم لحفظ اللسان العربي وجعله منهجا لعلم صار يكتسب بالتعلّم بعدما كان يتلقى بالسليقة.

عرف عصر التدوين آنذاك جدلاً ونقاشاً حادين، كانت الكلمة فيه لمن يستطع أن يحاجج ببراهين ترتاح إليها النفس ويقتنع بها العقل؛ لـــذلك أطلـــق مصـــطلح الاحتجاج وعصر الاحتجاج على تلك الحقبة من البحث اللغوي.

((يراد بالاحتجاج هنا إثبات صحة قاعدة، أو استعمال كلمة أو تركيب، بدليل نقلي صح سنده إلى عربي فصيح، سليم السليقة (...) وإنمـــا احتـــاج القـــوم إلى الاحتجاج لما خافوا على سلامة اللغة العربية بعد أن اختلط أهلها بالأعاجم)). [2]

أ– القرآن الكريم: المشكاة التي انبثق منها نور العربية

ويعتبر القرآن الكريم، وهو أفصح ما نطقت به العرب، مرجع العلماء الأول في الاحتجاج، بل الدافع إلى البحث في لغة العرب، فأجمع العلماء عل الاحتجاج به في

(1) سعيد الأفغاني: **في أصول النحو**، ص 100، ط 3، جامعة دمشق، دمشق 1964 – محمود أحمد نخلة: **أصول النحو العربي**، ص 9 وما بعدها، دار العلوم العربية، بيروت 1987.

(2)سعيد الأفغاني: **في أصول النحو**، ص 6.

اللغة والنحو والصرف والبلاغة، شريطة أن تكون القراءة[1] الواصلة صحيحة، وكذلك الطرق المختلفة الأداء، لأنها مروية عن الصحابة وقراء التابعين، وهم جميعاً ممن يحتج بكلامهم العادي، فضلاً عن القراءة المنقولة. أما القراءة الشاذة[2] فقد اختلف العلماء في صحة الاحتجاج بها.

ولبحث هذه المسألة، لا بد من معرفة مفهوم القراءة الصحيحة، فهي، عند القراء، ما توافر فيها ثلاثة شروط: صحة السند إلى الرسول (صلى الله عليه وسلم) وموافقة رسم المصحف المجمع عليه، وموافقة وجه من وجوه العربية، وقد جمع العلامة ابن الجزري هذه الشروط فقال[3]:

وكان للرسم احتمالا يحوي * فكل ما وافق وجه نحو**
وصح إسنادا هو القران * فهذه الثلاثة الأركان**
وحيثما يختل ركن اثبت * شذوذه لو انه في السبعة**

اختلف في صحة الاحتجاج بالقراءة الشاذة النحاة القرّاء مع غيرهم؛ فأئمة القراء كأبي عمرو بن العلاء والكسائي ويعقوب الحضرمي هم أئمة في النحو واللغة أيضاً، وقد جرى عرف العلماء على صحة الاحتجاج بروايات القرآن الكريم سواء أكانت متواترة أم آحاداً[4] أم شاذة. والقراءة الشاذة التي منع القراء التعبّد بها في التلاوة يصحّ الاحتجاج بها في اللغة، إذ هي – على أقل تقدير – أقوى سنداً

(1) القراءة مصدر (قرأ)، وفي الاصطلاح: علم بكيفيات أداء كلمات القرآن واختلافها بعزو الناقلة. (د. نور الدين عتر: **علوم القرآن الكريم**، ص 146، ط 6، مطبعة الصباح، دمشق 1416هـ/ 1996م).

(2) القراءة الشاذة ما لم يصح سندها ولو وافقت رسم المصحف والعربية، مثل قراءة (مَلَك يومَ الدين)، (د. نور الدين عتر: **علوم القرآن الكريم**، ص 148.)

(3) طيبة النشر في القراءات العشر ص3.

(4)القراءة المتواترة ما نقله جمع غفير لا يمكن تواطؤهم على الكذب عن مثلهم إلى منتهى السند؛ والآحاد ما صحّ سنده وخالف الرسم أو العربية، أو لم يشتهر عند القراء، فلم يعدوها من الغلط ولا من الشذوذ. (د. نور الدين عتر: **علوم القرآن الكريم**، ص 148).

وأصح نقلاً مما احتج به العلماء من الكلام المسموع غير القرآن، ثم إن رواة هذه القراءة الأوائل كانوا عرباً فصحاء، تبنى على أقوالهم قواعد العربية.

إن موقف النحاة من النصوص، عند وضع القواعد، شابه خلل؛ أما موقف القراء فهو سليم، لأن القراءة الشاذة لا يقدح في الاحتجاج بها قادح، ((فالخلل عند النحاة: أنهم يريدون بناء قواعدهم على كلام العرب، فيجمعون نتفاً نثرية وشعرية من هذه القبيلة أو تلك، ومن شعر منسوب أو غير منسوب، ويضعون قواعد تصدق على أكثر ما وصل إليهم بهذا الاستقراء الناقص الذي لا يستند إلى خطة محكمة في الجمع، ثم يسدّدون قواعدهم بالمنطق، حتى إذا كانت قراءة صحيحة السند تخالف القاعدة القياسية طعن فيها، ولو كان القارئ أبلغ وأعرب.

((والمنهج السليم أن يصحح النحاة قواعدهم على وفق القراءة الصحيحة لا العكس)). [1] ذلك ما ذهب إليه الأستاذ سعيد الأفغاني، وتبدو من خلال مناقشته للمسألة الثقافة الشرعية التي يتمتع بها هذا اللغوي الكبير، وخاصة في علم القراءات، والروح الدينية التي تسري بين كلماته، في المنهج الذي يتبعه، منهج المزاوجة بين اللغة والدين.

ب- الحديث النبوي الشريف: والعربية منه ليست بأفضل من علوم الشريعة

ومن أصول المنهج المتبع في دراسة اللسان العربي، عدم احتجاج البصريين بالحديث النبوي الشريف، ودليلهم في ذلك عدم الوثوق بأن المروي من الأحاديث هو ذات اللفظ الذي نطق به الرسول لأمرين:

أولهما ـ تجويز الرواة نقل الحديث بالمعنى، فتجد اختلاف الروايات في الحادثة الواحدة، مثاله حديث المرأة التي وهبت نفسها للنبي (صلى الله عليه وسلم)، فطلب

(1) سعيد الأفغاني: **في أصول النحو**، ص 28 – 32 – ويراجع أيضاً: د. شوقي ضيف: **المدارس النحوية**، ص 18 – د. عبد الرحمن السيد، **مدرسة البصرة النحوية**، ص 229 و 230.

صحابي أن يزوّجه إيّاها، فقال عليه الصلاة والسلام: ((زوجتكها بما معك من القرآن))، وفي رواية: ((ملكتكها بما معك من القرآن))، وفي أخرى: ((خذها لما معك من القرآن))، وفي رابعة: ((أمكناكها بما معك من القرآن)). فهذا الاختلاف في الروايات لا يثبت اليقين في ألفاظ النبي (صلى الله عليه وسلم).

وثانيهما ــ وقوع اللحن في ما روي عن أحاديث، بسبب عجمة بعض الرواة وعدم علمهم باللسان العربي. حتى أن أبا حيان أنكر على ابن مالك، صاحب ((التسهيل))، استشهاده بالحديث، مدعياً عليه بأن أئمة النحو الأوائل، كأبي عمر وبن العلاء (70 – 154 هـ) وعيسى بن عمر (149 هـ) والخليل بن أحمد وسيبويه (180 هـ) من البصرة، والكسائي والفراء وعلى بن مبارك الأحمر وهشام الضرير من الكوفة، لم يفعلوا ذلك.

وفي مقابل هؤلاء، هنالك المجيزون الاستشهاد بالحديث النبوي الشريف مطلقاً، كالبدر الدماميني في ((شرح التسهيل))، وبعض النحاة أمثال ابن فارس وابن خروف وابن جنّي وابن بري والسهيلي، بل إن الاستشهاد بالحديث ملأ معاجم اللغة عند كثير من اللغويين، أمثال الأزهري صاحب ((التهذيب))، والجوهري في ((الصّحاح)).

ويقف بين المانعين والمجيزين مذهب وسط، يجيز الاحتجاج بالأحاديث التي عني الرواة بنقل ألفاظها، ككتبه عليه الصلاة والسلام، والأمثال النبوية، وما كان متنه لفظاً أو لفظين يستبعد التحوير فيها أو روايتها بالمعنى. أما التي يعنى فيها بالمعنى فلم يجوّزوا الاحتجاج بها اتفاقاً مع المانعين، ويمثل مذهب الوسط هذا السيوطي والشاطبي.

هذا وقد ردّ المجيزون الاحتجاج بالحديث الشريف على المانعين قولهم، وناقشوهم في أدلة المنع، فقالوا:

أولاً – إن الرواية في أصلها تكون للفظ، والاحتجاج بجواز تحوير الكلمات احتمال عقلي لا يقيني، وعلى فرض الوقوع، فمن غيّر لفظاً بلفظ يتمتع بسليقة عربية مطبوعة يحتج بها في اللغة. ثم إننا نعلم دقة الضبط لدى علماء الحديث، وقد ورد أن بعض الصحابة دونوا الحديث أمثال عبد الله بن عمر وأنس بن مالك، وعمر بن عبدالعزيز من التابعين، ثم شاع التدوين بعد ذلك، وهذا كافٍ في غلبة الظن بأن الذي في مدوّنات الطبقة الأولى (طبقة الصحابة) لفظ النبي نفسه، وإمكان الغلط والتصحيف نزر يسير لا يقاس إلى أمثاله في الشعر وكلام العرب، فكثيرة هي الأشعار التي رويت مختلفة، وبعضها، بلا شك، موضوع.

هذا من ناحية المتن، أما من ناحية السند والرواة فقد ضبطت الأحاديث فيها ضبطاً يفوق ضبط رواة الشعر والنثر الأدبيين.

يضاف إلى ذلك أن هنالك أحاديث مقطوعة النسبة إلى رسول الله (ﷺ) كجوامع الكلم، والأحاديث الواردة في التعبد، والمتفق على ألفاظها، ثم إن اختلاف الرواية ليس مطعناً في حدّ ذاته؛ لأن الأمر محمول على تعدد المناسبات.

ثانياً – في ما يخصّ المانع الثاني، وهو وقوع اللحن في بعض نصوص حديثية، فهو قليل لا يبنى عليه، وقد تنبّه الناس إليه ولم يحتجوا به. ولا يمكن بهذه الدعوى أن نسقط الاستدلال بالصحيح الثابت، علماً أن النبي (ﷺ) أنذر بعقوبة التبوئ في النار لمن يكذب على الرسول، حتى أن السيد جمال الدين القاسمي وسّع مدلول الوعيد ليشمل حتى من يخطئ في إعراب الحديث.

ووقوع اللحن لا علاقة له البتة بعجمة الرواة، فللأعاجم فضل السبق في علوم العربية، أمثال سيبويه والحسن البصري، الذي قدمه أبو عمرو بن العلاء على الحجاج بن يوسف في الفصاحة.

ودعوى أن المتقدمين من أئمة النحو لم يحتجوا بالحديث واهية، لأن السؤال

نفسه يطرح على المتقدمين، ولا يمكن جعل السؤال جواباً في الاستدلال كما يقول علماء المناظرة.

ودعوى التوارث في المنع مردودة، فكتب الأندلسيين طافحة بالاستشهاد بالحديث، نجد ذلك عند الشريف الصقلي والشريف الغرناطي في شرحيهما لكتاب سيبويه، كما نجده أيضاً عند الأستاذ طه الراوي من المحدثين.

أما الذين أجازوا الاستشهاد بالحديث مطلقاً، وبلا قيد، فيمكن أن يعترض عليهم المانعون بأن كثيراً من الأحاديث موضوعة، فهل يمكن بناء قواعد عليها؟

ثم إن المذهب الذي اتخذ لنفسه طريقاً وسطاً لا يخلو هو الآخر من اعتراض، فإجازة الاستشهاد بالثابت نصه من دون غيره أمر ترد عليه الإشكالات نفسها التي رأيناها في حديثنا عن المذهب الأول القائل بالمنع.

وخلاصة القول إن كل العلل الواردة حججاً للانصراف عن الاستدلال بالحديث لا تخلو من مطاعن، بل إنها واردة بصورة أقوى على ما احتجوا به هم أنفسهم من شعر ونثر. وليذكر المانعون محدثاً يعتد به يمكن مقارنته بحمّاد الرواية، الذي كان يكذب ويلحن يكسر، ومع ذلك لم يتورع الكوفيون من الاحتجاج به، بل إن اللغويين أجمعوا على أن النبي (ﷺ) أفصح العرب قاطبة، وأنه لا يتقدم كلامه كلام إذا ثبت أنه لفظه عليه الصلاة والسلام.

وهل يعقل أن يكون الحديث مصدراً ثانياً مجمعاً عليه لدى علماء الشريعة، ولا يكون ذلك له في اللغة العربية، رغم كونها أقل خطراً من الدين، وليست أكثر أثراً منه على الحياة؟[1]

(1) يراجع: د. عبدالرحمن السيد: **مدرسة البصرة النحوية**، ص 255 – 259. – سعيد الأفغاني: **في أصول النحو**، ص 46 – 55. – د. شوقي ضيف: **المدارس النحوية**: ص 18 و 19.

وإن دل ذلك على أمر دل على أن المنهج الذي رسم لدراسة العربية كانت مباحثه تحوم حول قضايا دينية، والجدل فيها جدل قائم على معرفة شرعية، وما سمعنا أحدا منهم قال: ما علاقة الدين بدراسة العربية؟ مما نسمعه اليوم من كثيرين درجوا في تعلمهم على موائد علمانية ومناهج غربية.

أختم هذه القضية، قضية الاحتجاج بالحديث الشريف، بسرد الأحوال التي جوّزها مجمع اللغة العربية بالقاهرة للاحتجاج بالحديث:

1- لا يحتج بالحديث إذا كان غير مدوّن في الكتب المدوّنة في الصدر الأول من الإسلام.

2- يحتج بما سبق من أحاديث على الوجه التالي:

أ- المتواترة والمشهورة.

ب- المستعملة ألفاظها في العبادات.

ج- ما يعدّ من جوامع الكلم.

د- كتب النبي (ﷺ).

هـ- الأحاديث المروية لبيان أنه كان عليه الصلاة والسلام يخاطب كل قوم بلغتهم.

و- ما دوّنه من نشأ بين العرب الفصحاء.

ز- الأحاديث التي عرف من حال رواتها أنهم لا يجوّزون رواية الحديث بالمعنى، مثل القاسم بن محمد ورجاء بن حيوة وابن سيرين.

ح- الأحاديث المروية من طرق متعددة وألفاظها واحدة.

وقد حاول الدكتور عبد الرحمن السيد أن يضيف إلى هذه السلسلة نوعين من

الأحاديث هما: الأحاديث التي رواها الموثوق بفصاحته من العرب ولو اختلفت ألفاظه، فالثقة تبيح الاستدلال ولو كان من إنشاء الراوي لحجيته في العربية. وكذلك أحاديث من اطمأن إلى عدالتهم وإن تعددت الرواية، لأنها محمولة على تعدد أسباب ورود الحديث وتغير المناسبات. وأظن أن هذين النوعين متضمّنان في الأنواع الأولى التي نص عليها مجمع اللغة، وإيراد الدكتور السيّد لها تحصيل حاصل، والله تعالى أعلى وأعلم.

تبقى الإشارة في هذا الباب إلى أثر الخلاف المذهبي على الدرس اللغوي في مسألة الاحتجاج بالحديث، فلعل المانعين يرون الأسلم لمذهبهم الديني واللغوي عدم الاعتماد على ما روي من أحاديث قد لا يعدّونها صحيحة، بسبب الخلاف على عدالة الرواة، بخلاف غيرهم من المذاهب الأخرى التي ترى حجية ذلك في الدين واللغة. وأعتقد أن الخلاف المذهبي كان الدافع الخفي في ما سبق من تباين في الآراء، وهو أمر أرى وجوب تخطيه في هذا الزمان، الذي ندعو فيه المسلمين بشتى فرقهم ومذاهبهم إلى التقارب فكراً وروحاً تمهيداً للوحدة المنشودة التي نحلم بها.

تلك هي خلاصة القول في معلَمين رئيسيين وجّها البحث في اللسان العربي المبين، كان أولهما القرآن الكريم وثانيهما الحديث الشريف. كان هذان العنصران الأكثر دلالة على تأثير الدين في اللغة العربية، وكانا سببا في النأي بالعربية من كونها ظاهرة اجتماعية، كما تقول اللسانيات الحديثة، إلى كونها ظاهرة كونية أحيطت بعناية إلهية خاصة.

ج- السماع: رحلة جمع العربية مستوحاة من رحلة جمع السنة النبوية

أما ثالث تلك المعالم فقضية السماع، الذي يقصد به ((الأخذ عن الأعراب الفصحاء ونقل لغتهم وتسجيل شعرهم ونثرهم، وقضاء الأزمنة الطويلة في النقل

عنهم ومتابعتهم في حياتهم اليومية وشؤونهم المعيشية)). [1]

وكانت القبائل العربية التي أخذت عنها اللغة: قيس وتميم وأسد، ومعظم ما أخذ كان عنهم، ثم تأتي هذيل وبعض كنانة وبعض الطائيين. أما ما سوى هؤلاء فلم يؤخذ عنهم بسبب اختلاطهم بالأعاجم للجوار أو للرحلة. [2]وأضافوا إلى ذلك ينبوعاً بدوياً آخر، زحف إلى بلدتهم من بوادي نجد، وهو نفر من الأعراب الكاتبين قدم البصرة واحترف تعليم العربية.

ويروى في هذا المقام أن الكسائي سأل الخليل بن أحمد الفراهيدي، وقد بهره كثرة ما يحفظ: من أين أخذت علمك هذا؟ فأجابه: من بوادي الحجاز ونجد وتهامة... أورد الدكتور شوقي ضيف هذه الحادثة ثم علق قائلاً: ((ويظهر أنه [أي الخليل بن أحمد] هو الذي ثبت فكرة عدم الاستشهاد بالحديث النبوي، لأن كثيرين من حملته كانوا من الأعاجم، وهم لا يوثق بهم في الفصاحة، واللحن يدخل على ألسنتهم)). [3]

وقد كان في تصوّر البصريين، وهم يأخذون اللغة، أن العرب أربع طبقات:

- **الطبقة الأولى:** طبقة الجاهليين.

- **الطبقة الثانية:** طبقة المخضرمين الذين عاشوا في الجاهلية والإسلام. وإجماعاً يستشهد بشعر هاتين الطبقتين.

- **الطبقة الثالثة:** طبقة الإسلاميين، كجرير والفرزدق والكميت وذي الرِّمّة، فالأغلب على صحة الاستشهاد بها. ولحّنها بعضهم كأبي عمرو بن العلاء.

(1)يراجع: عبد الرحمن السيد: **مدرسة البصرة النحوية**، ص 236.

(2)السيوطي: **المزهر في علوم اللغة**، ج 1 ص 211، طبعة مصطفى البابي الحلبي، القاهرة (؟)

(3)د. شوقي ضيف: **المدارس النحوية**، ص 46 و 47

- **الطبقة الرابعة:** وهي طبقة المولدين والمحدثين، وهم من جاء بعد طبقة الإسلاميين حتى زماننا هذا. وأولهم بشار بن برد وأبو نواس الحسن بن هانئ. واتفق على عدم الاحتجاج بها، وإن مال بعضهم على الاحتجاج بالموثوق به منهم، كالزمخشري الذي استشهد بشعر أبي تمام في تفسيره لسورة البقرة، بحجة أن أبا تمام يستشهد بشعره في ((الحماسة))، فجعل ما يقوله أبو تمام كما يرويه في الثقة.[1] لكن الأستاذ سعيد الأفغاني رأى أن ذلك ضعيف وليس بشيء، من دون أن يوضح وجه الضعف فيه.[2]

ولعل سبب هذا التشدد والدقة هو الوثوق من سلامة لغة المحتج به، وعدم تطرق الفساد إليها، وهذا هو الضابط في التصنيفين الزماني والمكاني اللذين سبق ذكرهما؛ لذلك نجد من آثار ذلك إسقاط الاحتجاج بشعر أمية بن أبي الصلت، وعدي بن زيد العبادي، وحتى الأعشى عند بعضهم، لمخالطتهم الأجانب؛ وفي مقابل ذلك، يذهب فريق إلى الاحتجاج بكلام الشافعي المتوفى في القرن الثالث الهجري.

((وكان آخر من يحتج بشعره على هذا الأساس، بالإجماع، إبراهيم بن هرمة (70 –150هـ) الذي ختم الأصمعي به الشعر؛ أما أهل البادية فقد استمر العلماء يدونون لغاتهم حتى فسدت سلائقهم في القرن الرابع الهجري، وعلى هذا أجمعوا على أنه لا يحتج بكلام المولدين والمحدثين في اللغة العربية)).[3]

وقد كانت شروطهم في الأخذ من العربي تحري سلامة لغته وسليقته؛ ((وأما الراوي فالصدق والضبط، ولم يعتدوا بالشاهد إذا جهل قائله، أو لم يروه عربياً يوثق بلغته)).[4] إذ كانت قد اشتهرت حول البصرة قبائل سليمة السليقة، كانت

(1) د. عبدالرحمن السيد: **مدرسة البصرة النحوية**، ص 240 – 242.

(2) الأفغاني: **من تاريخ النحو**، ص 19 و 20.

(3) **المرجع السابق**.

(4) **المرجع نفسه**، ص 65.

ترد على سوق البصرة (المربد) الذي يضاهي عكاظ الإسلام. [1]

وفلسفة هذا المنهج، كما يرى الدكتور عبد الرحمن السيد، أنهم أرادوا أن يضعوا أساساً علمية، وأرادوا لهذه الأسس أن تكون قوية، فلا بد لشواهدها أن تكون متواترة أو قريبة من ذلك. ولّما تفشّى اللحن، عرفوا أن العربي كغيره، يجوز عليه الخطأ واللحن؛ فاتجهوا إلى الأفصح لساناً، والأثبت رواية. [2]

د- القياس: دليل على توأمة بين فروع الفقه الإسلامي وفروع اللغة العربية

ومن معالم الفكر اللغوي البصري، في منهجه، اعتماده الواضح على القياس، في تقرير سلامة اللغة، وصحة قواعدها. ولقد مر القياس، كأي علم، بأطوار النمو والاكتمال. وكان عبدالله بن أبي إسحاق أول من فكر في المقايس النحوية.

ولكي أعالج هذه القضية، أبدأ بتعريف القياس، وبيان أركانه، ثم أتحدث عن فلسفة القياس في الفكر اللغوي البصري.

القياس هو حمل غير المنقول على المنقول في حكم لعلة جامعة. [3] ويقصد بالمنقول ما تحدثنا عنه في قضية السماع، من أن السماع المقبول ما صح سماعه عن الأعراب، ذوي السليقة السليمة، والذوق الأصيل.

من خلال التعريف السابق، يمكن استجلاء الأركان الأساسية لعملية القياس، المتمثلة في الأصل، وهو المقيس عليه، والفرع وهو المقيس، والحكم، الذي يحمل على هذا الفرع، والعلة الجامعة بين الأصل والفرع.

فمن شروط المقيس عليه:

---

(1) **المرجع نفسه.**

(2)د. عبد الرحمن السيد: **مدرسة البصرة النحوية**، ص 146.

(3)الأفغاني: **في أصول النحو**، ص 78.

1–ألا يكون شاذاً في القياس، كتصحيح مثل استحوذ واستصوب واستنوق.

2–لا يقاس على الشاذ نطقاً لا يقاس عليه تركاً، كامتناعك من: وذر، وودع، مع جوازهما قياساً، لأن العرب تحامتهما.

3–ليس من شرط المقيس عليه الكثرة، فقد يقاس على القليل لموافقته للقياس، ويمتنع على الكثير لمخالفته له. مثال الأول: شنئي النسبة إلى شنوءة. ولم يورد سيبويه غير هذا الشاهد؛ ومثال الثاني: ثقيف وقريش وسليم: ثقفي وقرشي وسلمي...

4–للقياس أربعة أقسام:

أ– حمل فرع على أصل، كإعلال الجمع لإعلال المفرد، مثل: قيمة قيم، أو تصحيحه لصحة المفرد، مثل: ثور ثِوَرة.

ب– حمل أصل على فرع، كإعلال المصدر لإعلال فعله، مثل: قام قياماً، أو تصحيحه لصحة فعله، مثل: قاومت قِواماً، وكحذف الحروف في الحزم، وهي أصول حملاً على حذف الحركات.

ج– حمل نظير على نظير، فمنعوا أفعل التفضيل من رفع الظاهر لشبهه بأفعل التعجب، وأجازوا تصغير أفعل التعجب حملاً على اسم التفضيل.

د– حمل ضد على ضد، كالنصب بلم حملاً على الجزم بلن، أو لهما لنفي الماضي، والثاني لنفي المستقبل.

أما الركن الثاني، وهو المقيس، فالقاعدة فيه، كما يقول ابن جني: الناطق على قياس لغة من لغات العرب مصيب غير مخطئ.

وفي ما يخص الركن الثالث، وهو الحكم، ففيه مسألتان: جواز القياس على حكم ثبت بالقياس، وجواز القياس على أصل اختلف في حكمه، كقولهم في (إلاّ) إنها

نابت مناب فعل، فهي تعمل عمله قياساً على (يا)، لأن إعمال (يا) مختلف فيه.

مثال الأول: أن اسم الفاعل محمول على الفعل في العمل، ولذلك كان أضعف منه، فإذا استطاع الفعل أن يحمل الضمير في مثل قولك: (زيد أخواك زارهما)، لم يستطع اسم الفاعل السببي تحمل الضمير، ولذلك وجب إظهاره، فتقول: (زيد أخواك زائر إياهما هو)، ولا يجوز استتاره لقصور اسم الفاعل في العمل عن الفعل.

فهذا التركيب في جملة اسم الفاعل السببي مقيس غير مسموع، فتأتي أنت وتقيس الصفة المشبهة على اسم الفاعل المتقدمة، فهذا قياس على مقيس.

أما الركن الرابع، وهو العلة، فهي أقرب إلى علل المتكلمين منها إلى علل الفقهاء. وفي العلة مسائل:

أولهما –العلة صنفان: علّة تطرد على كلام العرب؛ وعلّة تظهر حكمهم وتكشف عن صحة أغراضهم. فالأولى أكثر استعمالاً، وهي واسعة الشعب، منها: علّة سماع: كإمرأة ثدياء ولا يقال رجل أثدى لعدم السماع؛ وعلّة تشبيه: كإعراب المضارع لمشابهته الاسم، وبناء بعض الأسماء لمشابهتها الحروف.

ثانيها – يجوز التعليل بعلتين، كقولك: (هؤلاء مسلميّ)، فإن الأصل (مسلموي)، فقلبت الواو ياء لأمرين، كل منهما موجب للقلب: اجتماع الواو والياء، وسبق إحداهما بسكون، والثانية أن ياء المتكلم توجب كسر ما قبلها، فوجب قلب الواو ياء وإدغامها.

ثالثها – يجوز التعليل بالأمور العدمية، كتعليل بعضهم بناء الضمير، باستغنائه عن الإعراب، وباختلاف صيغه لحصول الامتياز بذلك. [1]

ذلك هو القياس اللغوي، وتلك هي أركانه.

(1)انظر ذلك كله في: **المرجع السابق**، ص 108 – 114.

ولعل فلسفة هذه الظاهرة هو ذلك الشعور بصعوبة الوقوف على مفردات اللغة كلها وأساليبها، فكان كافياً أن يكون للاستقراء قواعد تتبع؛ فيقاس ما لم يسمع على ما سمع، فيعمل عمله، ويصبح ما قيس على كلام العرب من كلام العرب. (1)

ولكن ((قد يؤخذ على البصريين أنهم وقفوا في كلمات معينة ثبت ورودها عن العرب، موقف القابل لها، المانع لنظائرها؛ لأن القياس ليس في جانبها، في الوقت الذي نصروا فيه كلمة أو كلمات معدودة واتخذوها أساساً يبنى عليه، ومثالاً يحذى حذوه؛ لأنها وافقت القياس وسايرته)). (2)

وقد سموا الصنف الأول المطرد في السماع الشاذ في القياس، مثل: استحوذ واستصوب، فتعاملوا معه على أنه نادر، وشاذ يحفظ ولا يقاس عليه، بل منهم من ذهب إلى اتخاذ القياس منها، فتقول: استحاذ استصاب.

ولا غضاضة عليهم في ذلك ولا ضير، فاللغة لا بد وأن تقوم ضوابط وقوانين، كانت ولا تزال من صميم المسموع المرويّ عن معرّب، فهي ليست دخيلة على اللغة أو مفروضة عليها.

ولا بد في كل تنسيق، كما يقول الأستاذ الأفغاني، ((من تشذيب يخرج بعض النتوء من الهيكل المشذب، ولم يكن إلى الصواب من عاب عليهم من المحدثين أنهم بتعميم هذه القواعد قد أهدروا شيئا من اللغة، فهم حين يختارون من اللغتين أشيعهما وأقربهما إلى القياس، قد قاموا بخير ما يمكن أن يقدم به من يريد حفظ اللغة)). (3)

لذلك كله، كانت أقيسة البصرة وقواعدها أقرب إلى الصحة، وكانوا يؤولون ما

(1)د. عبد الرحمن السيد: **مدرسة البصرة النحوية**، ص 243.

(2)ا**لمرجع السابق**، ص 251.

(3) انظر: الأفغاني: **من تاريخ النحو**، ص 70 و 71 –د. عبد الرحمن السيد: **مدرسة البصرة النحوية**، ص 251.

ورد مخالفا للقواعد، فكثر عندهم ما قلّ عند الكوفيين، من التأويل والحكم بالشذوذ وبالضرورات. (1)

وأذكر هنا، أن الأساس في المنهج البصري، هو السماع الكثير والقياس الصحيح، ((ولم يجيزوا استعمال صيغة من الصيغ أو أسلوب من الأساليب معتمدين على مجرد القياس إلاّ في موضعين:

((أولهما: أنهم أجازوا تقديم معمول الفعل، في الاستثناء، فأجازوا: (ما طعامك أكل زيد) محتجين بأن ((زيداً)) مرفوع بالفعل، والفعل متصرف، فجاز تقديم معموله، وإن لم يسوقوا لذلك مثالاً من كلام العرب.

((ثانيهما: أنهم أجازوا صرف ((أفعل)) في التفضيل لضرورة الشعر، محتجين بأن الأصل في الأسماء كلها الصرف، ويمنع الاسم من الصرف لأسباب عارضة، فإذا اضطر الشاعر رده إلى الأصل)). (2)

وإذا تعارض السماع الكثير مع القياس رجحوا جانب السماع على جانب القياس إذ لا خير في قياس لا يؤيده السماع.

أما التعليل الذي هو لبّ القياس، فلم يكتفوا بالعلّة التي هي مدار الحكم، بل التمسوا عللاً وراءها، فكان قانون القياس عاماً، وظلاله مهيمنة على كل القواعد إلى أقصى حد، وما خرج عنه فهو شاذ، ولو كان سماعاً صحيحاً. (3)

وفي الأخير أقول كلمة مقارنة بين القياس البصري والقياس الكوفي:

لقد كان الفريقان يقيسان، ولربما أكثر من ذلك الكوفيون مقارنة مع البصريين

(1) عبد الحميد حسن: **القواعد النحوية**، ص 73، نقلاً عن د. عبد الرحمن السيد: **المرجع السابق**، ص 152 –د. شوقي ضيف: **المدارس النحوية**، ص 18

(2) عبد الرحمن السيد: **المرجع نفسه**، ص 165.

(3)د. شوقي ضيف: **المدارس النحوية**، ص 19و 20.

من ناحية الكم، فهم يقيسون على القليل والكثير، والنادر والشاذ، ولا نتلمس عندهم منهجاً محرراً في القياس؛ أما البصريون فقد تفوقوا من ناحية الكيف فهم لا يقيسون إلاّ على الأعم الأغلب، ونجد لديهم منهجاً واضحاً، ((والزمن حكم لعلمهم بالبقاء، إذ كان الأنسب والأضبط، فكان نحو الناس حتى هذا اليوم بصرياً في أغلبه)). (1)

٥- استصحاب الحال: صحبة مباركة بين الدين والعربية

يبقى من معالم الدرس اللغوي معلَم له صلة بمصادر الفقه، هو استصحاب الحال، الذي يقصد به إبقاء اللفظ على ما يدل عليه ظاهره، أو الجري في الاستعمال على ما هو الأصل، ما لم يقم دليل على تغيير اللفظ عن هذا الظاهر، أو العدول في الاستعمال عن هذا الأصل.

مثال ذلك: استصحاب حال الأصل في الأسماء، وهو الإعراب، حتى يثبت دليل البناء، وكاستصحاب حال الأصل في الأفعال وهو البناء حتى يوجد دليل الإعراب.

ومثال ذلك أيضاً، أن الأصل في (هذا) لا تكون بمعنى (الذي)، لأن الأصل فيها وفي أخواتها أن تكون دالة على الإشارة. كما أن الأصل في (الذي) وأخواتها أن تكون موصولة، وليست في معنى (هذا)، فينبغي أن تحمل عليها.

من ذلك ينتقد قول الكوفيين بأن (هذا)، وأشبهه من أسماء الإشارة، يكون بمعنى (الذي) وما أشبهه من الأسماء الموصولة – قول من غير دليل؛ لأنه يناقض مبدأ استصحاب الحال.

ويعتبر، هذا الدليل، في المنهج البصري ضعيفاً، لا يستند إليه مع وجود غيره من

(1)الأفغاني: **من تاريخ النحو**، ص 73.

الأدلة. [1] وهذا الدليل، استصحاب الحال، كما يظهر من اسمه، مأخوذ من علم أصول الفقه، وهو، كغيره من الأدلة، صورة عن ذلك العلم المهم الذي ضبط المعرفة في الحضارة الإسلامية بامتياز، هو علم أصول الفقه الإسلامي.

يرجع بعض الألسنيين المحدثين كل تلك الثورة اللغوية إلى الخليل بن أحمد، فتراهم يسمون البحث اللغوي آنذاك بالبحث اللغوي الخليلي، ويقولون بأن أهم شيء يمكن أن تنصف به اللسانيات الخليلية الصبغة المنطقية، ((فللخليل منطق رياضي مثل ما نجده في أيامنا هذه في الرياضيات الحديثة، فهو لا يكتفي بالقياس الأرسطي – وربما لم يطلع عليه – الذي بني على اندراج شيء في شيء، ويسميه ابن تيمية "القياس الشمولي"، بل يتجاوزه باستعماله للقياس التمثيلي، وهو حمل شيء على شيء في الحكم لجامع بينهما، وهو القياس العربي الذي لا يوجد له نظير في المنطق القديم، إلاّ أن الخليل يذهب إلى أبعد من هذا باكتشافه لمفهوم المجموعة الخالية، ومفهوم الزمرة، وهذا ظاهر جداً في استعماله لدوائر العروض، وخاصة دائرة التقاليب المحتملة للمفردات، مادة وصفية، إلاّ أن هذه الصفات قد تتضح لأكثر من واحد ممن هو مختص بالرياضيات، لكن الأهم من هذا كله هو استعماله لمفهوم الزمرة في النحو، وخاصة في مستوى التراكيب، وتحليله البنية التركيبية إلى عناصر خاصة هي العامل والمعمول الأول والمعمول الثاني والمخصصات، فهذا شيء لم ينتبه إليه أحد إلى يومنا هذا. بل يحاول بعض الناس أن ينفوا قيمة هذا التحليل اعتماداً في ذلك على كتاب ابن مضاء القرطبي الأندلسي ((الرد على النحاة))، و لم يلاحظ هؤلاء أنه النحوي الوحيد من بين ألفي نحوي عربي يقول بإبطال القياس في النحو، وهناك تصورات رائعة سابقة لأوانها، فالعامل مثلاً قد ترجمه بعض الأوروبيين في القرون الوسطى بترجمة بعض المتون العربية القديمة، ككافية ابن

(1)يراجع: د. عبدالرحمن السيد: **مدرسة البصرة النحوية**، ص 253 و 254.

الحاجب، ثم ترك. أما تشومسكي فقد اكتشف أهميته من زمن قريب)). [1]

هذا الكلام يقوله أحد علماء اللغة المحدثين، هو الدكتور عبدالرحمن الحاج صالح، بعد أن اطلع على علم اللغة في منظوريه العربي والغربي، فهل يجد، في كلامه، الحداثيون الذين كواهم عشق التحديث، جواباً شافياً وردّاً كافياً لما يعتلج في خواطرهم من حرقة على البحث الذي يريدونه أن يأتي على التراث، ويجترح انحرافاً ((معرفياً)) يتاجرون به في سوق المعرفة العولمية؟

من المعروف، والمسلم به، أن قيام حضارة من الحضارات يستلزم شرطين لا بد من توافرهما: فكر ومدنية، فإذا نقص أي منهما بطلت التسمية و لم تقم حضارة.

والحضارة الإسلامية واحدة من أهم الحضارات الإنسانية، لها خصائصها ومميزاتها الفارقة، قامت على أساس ديني، تمثل في الرسالة الخاتمة التي أتى بها محمد (ﷺ)، فتشكلت معرفة لدى أتباع هذه الحضارة، فهموا بها الكون والإنسان والحياة، كان أساسها القرآن المنزل، والسنة المطهرة. ثم دارت أفهام علماء الإسلام على هذين الأصلين فتكونت علوم إسلامية شتى، كأصول والفقه، والفلسفة والأدب والتاريخ، وما إلى ذلك...

ولعل علم أصول الفقه الإسلامي الذي يدرس أصول استنباط الأحكام من الأدلة الكلية ومناهجه الاجتهادية – هو العلم الذي تغلغلت مفاهيمه إلى العلوم كلها في هذه الحضارة؛ فانطبعت بطابع الإسلام وروحه، وغدت كلها تدور حول محور واحد هو الدين الإسلامي، رغم شرود بعض الجزئيات والفروع. والفضل يعود، في هذا النظم وذلك التناسق، إلى علم أصول الفقه.

يعتبر هذا العلم، علم أصول الفقه، من أول العلوم الإسلامية تدويناً، بعد القرآن

(1)إبرير: ((**د. عبدالرحمن الحاج صالح**))، مجلة ((الفيصل))، ع 245،الرياض (ذو القعدة 1417/ مارس – أفريل 1997)، ص 52.

والسنة، وكان أول من باشره تدويناً الإمام الشافعي (رحمه الله)، من خلال كتبه ((الرسالة))، وازدادت التآليف في هذا العلم عبر القرون، وكان تدوين علم الأصول مصاحباً للبحوث اللغوية القائمة، في القرنين الثاني والثالث، على قدم وساق.

ولا ريب أن تنطبع علوم اللغة بهذا المنطق السائد في العلوم الإسلامية، خاصة وأن اللغة العربية هي لسان العلوم في الحضارة الإسلامية؛ لأنها المفتاح والطريق الممهد لولوجها، وعلم الأصول نفسه، يعتبر اللغة العربية المكون الأساسي للبّه، خاصة في ما يتعلق بمباحث الدلالة والبيان.

لقد تأثر علم اللغة العربي، إذن، بمنهج الأصوليين، منذ البداية، بدا ذلك جلياً في ما ذكرناه في خصائص المنهج الألسني المقتفى، من سماع وقياس، واستصحاب للحال، وفي أصل الأصول: القرآن الكريم والحديث الشريف.

ففي السماع، نجد أثر علم مصطلح الحديث عليه جلياً، من تتبع السند العالي الصحيح، والسير في البوادي لجمع اللغة من أربابها، والتشدد في الأخذ.

أما القياس، بأركانه الأربعة: المقيس والمقيس عليه والحكم والعلّة، فماثل القياس الأصولي الذي يحتوي على الأركان ذاتها.

اما استصحاب الحال، فمضمونه في اللغة مشابه جداً لمضمون الاستصحاب الأصولي، الذي يعرّف بأنه: ((استصحاب حكم الإباحة الأصلية للأشياء التي لم يرد دليل بتحريمها)). [1]

أشير، آخراً وليس أخيراً، إلى أن الدكتور محمد محمود نخلة قد تحدّث بإسهاب

(1)د. وهبة الزحيلي: **الوسيط في أصول الفقه الإسلامي** (جزءان)، ج 1 ص 410، منشورات جامعة دمشق، دمشق 86 – 1987م.

عن هذا الأثر وأفاد، في كتابه: ((أصول النحو العربي)) [1]فيستحسن الرجوع إليه للاستزادة.

وفي ختام هذه الدراسة المركزة عن الفكر اللغوي الإسلامي، منهجه ومعالمه، نود أن نسجل الملاحظات التالية:

رابعا– معالم راسخة للسالكين في طريق دراسة العربية

أ – لقد كانت، ولا تزال، دراسة اللغة العربية مدفوعة ببواعث دينية إسلامية، يدلل على ذلك أمران:

1 – أن شرارة انطلاق الدراسات اللغوية كانت حماية الألسنة من اللحن، ومن ثم حمايتها من اللحن في القرآن الكريم.

2 – أن رواد الدرس اللغوي كانوا أعاجم وعرباً، جمعهم الإسلام، وصهرهم العقيدة.

ب – إن تأثير العلوم بعضها في بعض حتمية لا مناص من قبولها، وأي محاولة لفصل العلوم عن بعضها ضرب من تفكيك الحقيقة العلمية، ومن ثمَّ القضاء عليها. بدا ذلك واضحاً في الفكر اللغوي البصري، وتأثره بالعلوم الإسلامية من جهة، وتأثيره فيها من جهة أخرى.

ج – إن تحليل النصوص العربية القديمة، وفق المفاهيم الغربية الحديثة لا يعطي صورة واضحة عن هذا التراث، بل ربما يشوهه؛ لأن التصورات العلمية العربية كانت تمتاز عن التصورات الغربية بشيء كبير من الخصوصية، فلا يجب إسقاط أقوال ((دوسوسير)) وأتباعه على أقوال الخليل وسيبويه، لمجرد شبه يلاحظ بين هذا

(1)ص 9 وما بعدها، دار العلوم العربية، بيروت 1987م.

وذاك. [1]

د – إن تعميق الدرس اللغوي لا يعني، بالضرورة، اتخاذ المنهج البصري قدوة وأسوة مقدسة لا يجوز الخروج عليها. إن علينا، اليوم، أن نسلط على هذه الأقوال الأضواء اللائقة بها، وبعبارة أخرى: نحاول وضع منهجية استدلالية، تستخرج من التصورات الخاصة باللغة العربية، ثم نبرهن على صحتها في ضوء الفلسفة اللغوية التي رأينا قيامها عليها. ثمّ نقوم بالموازنة المستمرة بينها وبين المفاهيم والتصورات والنظريات اللسانية الغربية الحديثة، من دون إجحاف بهذه، أو حيف على تلك. [2]

(1)بشير إبرير: ((د. عبدالرحمن الحاج صالح))، ص 51.

(2)المرجع السابق.